مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية
Bani Waleed University Journal of Humanities and Applied Sciences
تصدر عن– جامعة بني وليد – ليبيا
Website:https://jhas-bwu.com/index.php/bwjhas/index
المجلد العاشر ـ العدد الأول ـ 2025 ـ الصفحات (325–337)
ISSN3005-3900

دور مؤسسات المجتمع المدني في تنمية الوعي الصحي لذوي الاحتياجات الخاصة في ظل جائحة كورونا" من وجهة نظر المعلمين والإداريين
دراسة ميدانية على مدرسة أحباب الله لذوي الاحتياجات الخاصة بسرت

د. لطيفة عمر البرق [1]* ، أ. نزهة أغنيوة الصغير
[2.1] قسم علم الاجتماع ؛ كلية الآداب ، جامعة سرت، سرت ، ليبيا
latifaalbarq@su.edu.ly

The role of civil society institutions in developing health awareness for people with special needs in light of the Corona pandemic" from the point of view of teachers and administrators
Field study on the Ahbab Allah School for the Special Needs in Sirte

latefa omar abdalsalam albarq [1] , Nizhah Aghneewah Alsagheer [2]
[1.2] Department of Sociology; Faculty of Arts, University of Sirte, Sirte, Libya

تاريخ الاستلام: 14–12–2024 تاريخ القبول: 16–01–2025 تاريخ النشر: 01–02–2025

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى فهم كيفية عمل مؤسسات المجتمع المدني في مواجهة جائحة كورونا بالنسبة لذوي الاحتياجات الخاصة، بالإضافة إلى التعرف على الاستراتيجيات التي تعتمدها هذه المؤسسات لزيادة الوعي الصحي في ظل الجائحة، من منظور الإداريين والمعلمين في مدارس ذوي الاحتياجات الخاصة.

نظرًا لطبيعة الدراسة التي تركز على دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الوعي الصحي لذوي الاحتياجات الخاصة خلال جائحة كورونا، ولأهمية جمع البيانات والحقائق من الواقع، تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي. كما تم استخدام منهج المسح الاجتماعي مع عينة عشوائية مقصودة. تم جمع بيانات الدراسة من خلال استمارة استبيان أعدتها الباحثة كأداة رئيسية لجمع المعلومات اللازمة. وقد تم تحديد حجم العينة ليكون 30 فردًا من الإداريين والمعلمين في مجال ذوي الاحتياجات الخاصة.

أظهرت نتائج الدراسة أن 57.7% من أفراد العينة يرون أن مؤسسات المجتمع المدني غير مهتمة بنشر إحصائيات الإصابة والوفاة ومواقع انتشار الفيروس، كما أظهرت أن 88.6% من أفراد العينة يعتقدون أن البرامج المقدمة من هذه المؤسسات تحتاج إلى تحسين.

الكلمات الدالة: المجتمع المدني، فيروس كورونا، الاحتياجات الخاصة، الوعي الصحي.

Abstract:

The current study aims to identify the mechanisms of work of civil society institutions in confronting the Corona pandemic for people with special needs, as well as knowing the strategies used by civil society institutions to develop health awareness in confronting the Corona pandemic from the point of view of administrators and teachers in schools with special needs Given the nature of the study, represented in the role of civil society institutions in developing health awareness for people with special needs in light of the Corona pandemic, and because of its importance in collecting data and facts from reality, the descriptive analytical approach was

followed in this study, and the social survey approach was adopted using the intentional random sample. The data of the study was collected through a questionnaire prepared by the researcher as a main tool of social research in order to obtain the necessary information. The sample size was determined and its size was (30 individuals from administrators and teachers with special needs). The most important results are: %57.7of the respondents believe that civil society organizations are not keen to publish infection and death statistics and the location of the spread of the virus. It also found that %88.6of the respondents believe that the awareness programs provided by civil society organizations for people with special needs lead to feelings of With satisfaction from the point of view of the teachers, %91of the respondents showed that civil society institutions provide training courses and workshops for teachers with special needs on how to combat the Corona virus.
Keywords: civil society , Corona virus , special needs, health awareness

المقدمة:

موضوع ذوي الاحتياجات الخاصة يعد من القضايا البارزة التي تثير اهتمام الباحثين والعلماء في مختلف التخصصات، مثل الطب، التربية، علوم الوراثة، علم النفس، وعلم الاجتماع. وقد أشار العديد من الباحثين إلى أن الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة يُعتبر من المؤشرات الأساسية لحضارة الأمم. لذا، فإن رعاية هذه الفئة تُعد مبدأ إنسانياً وحضارياً نبيلًا، يبرز أهمية حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة وأسرهم.

تُعتبر الإعاقة إحدى القضايا الاجتماعية التي تواجه العديد من المجتمعات، وقد شهدت هذه الفئة، التي كانت تُعرف سابقًا بالمعاقين، تطورًا ملحوظًا. ومع تزايد احتياجاتهم الطبية والنفسية والاجتماعية، أصبح يُطلق عليهم اسم ذوي الاحتياجات الخاصة. وبالتالي، فإن هذه الفئة تُعتبر من أكثر الفئات التي تحتاج إلى الحماية والرعاية، وهو ما أكدت عليه المواثيق الدولية لحقوق الإنسان من خلال تنظيم مؤتمرات دولية تناولت قضاياهم. كما تم إصدار قوانين تحدد مسؤوليات الدولة والمجتمع تجاه هذه الفئة. وقد تم تحديد الثالث عشر من ديسمبر من كل عام كيوم عالمي للمعاق، لتسليط الضوء على قضاياهم ومشاكلهم الاجتماعية، والعمل على تأهيلهم ودمجهم في المجتمع.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من الجهود المكثفة التي تبذلها الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني لمواجهة جائحة كورونا من خلال مختلف السبل الوقائية والعلاجية، إلا أننا لا زلنا نشهد انتشارًا متسارعًا لهذه الجائحة في جميع المناطق، مع تسجيل حالات وفاة وأماكن انتشارها. في ليبيا، يوجد أكثر من 200 منظمة مجتمع مدني متخصصة في المجال الطبي، يديرها أطباء مختصون في مختلف التخصصات الطبية، بالإضافة إلى حوالي 300 منظمة تعمل في المجال التوعوي. هذه الأعداد الكبيرة من المؤسسات تثير توقعات بوجود حراك مكثف يقدم حلولًا للتعامل مع جائحة كورونا، خاصة في دولة تعاني من تحديات كبيرة في القطاع الصحي.

من هنا، جاءت هذه الدراسة لاستكشاف دور مؤسسات المجتمع المدني في التصدي لجائحة كورونا، مع التركيز على ذوي الاحتياجات الخاصة، والتعرف على البرامج المقدمة من هذه المنظمات. كما تهدف الدراسة إلى فهم آليات عمل هذه المؤسسات في مواجهة الجائحة واستراتيجيات تفعيلها. لذلك، تسعى الدراسة للإجابة عن الأسئلة التالية:

1- ما هي آليات عمل مؤسسات المجتمع المدني في مواجهة جائحة كورونا لذوي الاحتياجات الخاصة؟
2- ما البرامج التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني لنشر الوعي الصحي لذوي الاحتياجات الخاصة لمواجهة جائحة كورونا ؟
3- ما هي الاستراتيجيات التي تعتمدها مؤسسات المجتمع المدني لحماية ذوي الاحتياجات الخاصة من انتشار فيروس كورونا؟
4- هل تقدم دورات تدريبية وورش عمل لمعلمي ذوي الاحتياجات الخاصة لمواجهة جائحة كورونا؟
5- ما هي مساهمات مؤسسات المجتمع المدني في تقديم اللقاحات ضد فيروس كورونا؟

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال الاتي:

1) يعد هذا الفيروس من الامراض المعدية والخطيرة للسرعة الفائقة التي ينتشر بها ، فأعداد المصابين به في العالم تتزايد يوما بعد يوم، إذ ليس هناك حتي الان دواء أو لقاح للقضاء عليه، فوسيلة الدفاع الوحيدة في الحرب ضد هذا الفيروس هي التوعية.
2) كون هذه الدراسة حسب اطلاع الباحثتان من الدراسات الاولية في ليبيا التي استهدفت دراسة مؤسسات المجتمع المدني في تنمية الوعي الصحي لمواجهة جائحة كورونا لذوي الاحتياجات الخاصة.
3) تنبع أهمية الدراسة من التركيز على عنصر أساسي في عملية التنمية للمجتمعات المحلية، إلا وهى مؤسسات المجتمع المدني التي تشهد تزايداً ملحوظاً في أعدادها الامر الذي يتطلب التعرف علي دورها في تقديم المساعدة اللازمة للفئات المستهدفة.
4) تتجلى أهمية هذه الدراسة في تعزيز الأبحاث العلمية المتعلقة بتنمية الوعي الصحي، من خلال دور المؤسسات في تقليل انتشار فيروس كورونا. كما تسعى الدراسة إلى الوصول إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي ستساهم في تمكين الباحثين من صياغة أبحاثهم العلمية واختيار مواضيعها في هذا المجال..
5) ندرة الدراسات والبحوث العلمية التي اهتمت بدراسة مؤسسات المجتمع المدني ودورها في مواجهة جائحة كورونا في المجتمع الليبي.

أهداف الدراسة:

- دراسة آليات عمل مؤسسات المجتمع المدني في التصدي لجائحة كورونا لذوي الاحتياجات الخاصة، من منظور المعلمين.
- التعرف علي الاستراتيجيات التي تستخدمها مؤسسات المجتمع المدني لتنمية الوعي الصحي المواجهة جائحة كورونا.
- التعرف علي البرامج التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني لمعلمي ذوي الاحتياجات الخاصة.
- تقييم مدى اهتمام مؤسسات المجتمع المدني بتنظيم دورات تدريبية وورش عمل لمعلمي ذوي الاحتياجات الخاصة لمساعدتهم في مواجهة جائحة كورونا.
- التعرف على دور منظمات المجتمع المدني في تقديم اللقاحات ضد فيروس كورونا.

مفاهيم الدراسة:

1) **الدور**: يعرّف أحمد زكي بدوي الدور بأنه السلوك المتوقع من الفرد داخل الجماعة، وهو الجانب الديناميكي لمكانة الفرد". بينما يشير المركز إلى وضع الفرد في الجماعة، فإن الدور يعكس نمط السلوك المطلوب من هذا المركز. يتحدد سلوك الفرد بناءً على توقعاته وتوقعات الآخرين منه، وهذه التوقعات تتأثر بفهم الفرد والآخرين للحقوق والواجبات المرتبطة بمركزه الاجتماعي. كما أن حدود الدور تشمل الأفعال التي تقبلها الجماعة وفقاً لمستويات السلوك المتعارف عليها. [1]

ويعرف إجرائياً: بأنه مجموعة المهام والواجبات التي تساهم بها مؤسسات المجتمع المدني في نشر الوعي لذي معلمي ذوي الاحتياجات الخاصة لوقايتهم من فيروس كورونا.

2) **المجتمع المدني:** إنه المجتمع الذي تشكلت مؤسساته ومنظماته بشكل مستقل عن سلطة الدولة، حيث ترتبط هذه المؤسسات بروابط اختيارية طوعية.

يستند أيضًا إلى العمل الاجتماعي من أجل تحقيق المصالح المشتركة، مثل الأحزاب، والجمعيات الخيرية، والمنظمات غير الحكومية، والحركات الاجتماعية، والنقابات، ومنظمات حقوق الإنسان، وغيرها. ومع ذلك، لا يُعتبر مجتمعًا متجانسًا بسبب عدم وضوح الحدود بينه وبين الحكومة أو الكيانات التجارية.[2]

وتعرف إجرائياً: تتكون مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تملأ الفراغ بين الأسرة والدولة، حيث تقدم فئات متنوعة من الأفراد المتطوعين الذين يشتركون في الأهداف والاتجاهات لتقديم الخدمات للمواطنين. تستهدف هذه المؤسسات بشكل أساسي مواجهة جائحة كورونا، في محاولة لتخفيف آثارها، وتحقيق حياة

صحية للفئات ذوي الاحتياجات الخاصة من جميع الجوانب الصحية. كما تسعى إلى تحسين سبل العيش وضمان حقوق الجميع، مما يساهم في تحقيق حياة متكاملة.

3) الوعي الصحي: هو مجموعة من التصورات والمعتقدات والرؤى التي تساعد الإنسان في حياته وتحدد سلوكه. ويشير هنا إلى مدى إلمام الأفراد بالمعلومات والحقائق العلمية، وإحساسهم بالمسؤولية تجاه صحتهم وصحة الآخرين. في هذا السياق، يُعتبر الوعي الصحي ممارسة واعية ناتجة عن الفهم والإقناع.[3]

4) جائحة كورونا (مرض كوفيد -19): هو مرض معدٍ ناتج عن فيروس ينتمي إلى سلالة فيروسات كورونا، وقد تم اكتشافه لأول مرة في مدينة ووهان الصينية في ديسمبر 2019. ومنذ 11 مارس 2020، تحول (كوفيد-19) إلى جائحة تؤثر على معظم دول العالم. [4]

5) الاحتياجات الخاصة: تعرف "هم الأشخاص الذين يواجهون أنواعًا وأشكالًا متنوعة من الإعاقة، سواء كانت عقلية أو جسدية أو حسية أو حركية، ونسعى لمساعدتهم على التكيف مع البيئة المحيطة بهم. [5]

الإطار النظري:

مؤسسات المجتمع المدني:

أدت التحولات والتطورات التاريخية التي شهدها مفهوم المجتمع المدني إلى ظهور تعريفات متعددة. من أبرز هذه التعريفات هو ما قدمه الفلاسفة الأخلاقيون، حيث اعتبروا المجتمع المدني مؤشراً رئيسياً للتطور من الحالة الطبيعية إلى حالة الحضارة. وقد وصفوه بأنه "كل تجمع بشري انتقل من الحالة الطبيعية الفطرية إلى حالة المدينة، التي تتمثل في وجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدي".

كما تناول العديد من الكتاب والباحثين والحقوقيين تعريف مؤسسات المجتمع المدني، حيث عرّفها البعض بأنها "مجموعة من التنظيمات التطوعية المستقلة التي تشغل الفضاء العام بين الأسرة والدولة، بهدف تحقيق مصالح أعضائها، مع الالتزام بقيم ومعايير الاحترام والتوافق والتسامح، وإدارة التنوع والخلاف بطرق سلمية"..".[7]

يعرّفها البعض بأنها الشبكة الواسعة من المؤسسات التي أنشأتها المجتمعات الحديثة على مر تاريخها الطويل، والتي تتوازى في عملها مع الدولة. فإذا اعتبرنا الدولة بمثابة العمود الفقري، فإن المجتمع المدني يمثل جميع تلك الخلايا التي تشكل الأعضاء، حيث لا يمكن للجسم الاجتماعي أن يعيش بدونها. ولا يوجد أي شكل من أشكال العداء بينهما، كما أن طبيعة الوظائف متشابهة رغم وجود اختلاف في الأدوار. .[8]

ويمكن القول بأن المجتمع المدني هو القطاع غير الحكومي الذي يطلق عليه أحياناً (القطاع الثالث) للتمييز عن الحكومة من ناحية، أما بالنسبة للقطاع الخاص، فهو يتألف من منظمات وجمعيات وروابط تعمل على أساس التطوع، ولا تهدف إلى تحقيق الربح. وإذا كانت كلمة مجتمع مدنيSociety (Civil) حتى وقت قريب تترجم في اللغة العربية إلى "مجتمع أهلي" لتدل على ارتباط مجموعة من المنظمات والمؤسسات غير الحكومية التي تنشأ لتحقيق أهداف اجتماعية للأهل والأقارب والجيران بما يوحي بمعاني التضامن وقوة الارتباط، فإن تعقد الحياة في المجتمع أدى إلى اتساع نطاق تلك المنظمات بحيث لم تعد قاصرة على الروابط الضيقة بين أفراد عائلة معينة أو سكان منطقة معينة، أو حتى دولة محددة، وإنما صارت تضم أفراداً من انتماءات أسرية وثقافية واجتماعية، متعددة لا تجمعهم صلة دم أو قرابة أو جيرة مباشرة وإنما يشتركون في اهتماماتهم الاجتماعية والفكرية، (كالدفاع عن مصالح أو قضايا أو فئات معينة) وأصبح المجتمع المدني يشمل أي منظمة أو مؤسسة لا تنشأ بواسطة الحكومة ولا تخضع لتوجيهها المباشر وإنما يؤسسها الأفراد بإرادتهم الحرة للقيام بعمل تطوعي يخدم الأعضاء والمجتمع باستخدام الأساليب السلمية التي يتيحها النظام والقانون، دون الحاجة إلى استخدام العنف أو القوة.

من بين أبرز التطورات العالمية الحديثة، شهدنا زيادة ملحوظة في عدد المنظمات غير الحكومية وتوسع أنشطتها بشكل يتجاوز. حدود الدول القومية، وفي ظل التقدم الهائل في مجال الإرسال الفضائي والأقمار الصناعية، استطاعت هذه المنظمات توعية الرأي العام العالمي بما يجري من انتهاكات في اية دولة، وتقديم العديد من الخدمات في مختلف نواحي الحياة في المجتمع الدولي، جنباً إلى جنب مع الدول والمنظمات الحكومية الدولية.

أهمية مؤسسات المجتمع المدني:
يمتلك المجتمع المدني مجموعة من المهام الأساسية، ومن أبرزها: تجميع المصالح، تعزيز الديمقراطية، حل النزاعات، التنشئة الاجتماعية والسياسية، تلبية الاحتياجات وحماية الحقوق، زيادة الثروة وتحسين الظروف المعيشية، الوساطة والتوفيق في حالة غياب الدولة أو انسحابها، والمساهمة في برامج الرعاية الاجتماعية والتنمية الشاملة. وفي ظل الوضع الراهن، يتجلى للمجتمع المدني ثلاثة أدوار رئيسية:
أولاً: الدور التوعوي الصحي: تسعى مؤسسات المجتمع المدني إلى تجميع هذه الطاقات وتوجيهها نحو أنشطة تطوعية تتجلى في عدة مجالات على المستوى الوطني، حيث يشارك الفاعلون المحليون والجمعيات الأهلية والمواطنون من مختلف المناطق بالتنسيق مع السلطات المحلية للإشراف على هذه الجهود.:
- توعية المواطنين بشأن خطورة هذا الوباء ووسائل الوقاية المتاحة.
- تعزيز الوعي بأهمية الالتزام بمسافة الأمان في الأماكن العامة والخاصة وتفادي الازدحام، من خلال نشر المتطوعين أمام هذه المواقع لتطبيق التوصيات المعمول بها.
- تنظيم توزيع المساعدات من قبل المتطوعين تحت إشراف ورقابة السلطات المحلية.
ثانياً: الدور الدعم المادي والبشري: تلعب مؤسسات المجتمع المدني دورًا حيويًا في تقديم الدعم المادي والبشري خلال الأزمات. فهي تسهم في تعزيز مؤسسات الدولة من خلال توفير الكوادر البشرية المؤهلة للتدخل في مجالات متنوعة. بالإضافة إلى ذلك، تقوم هذه المؤسسات بجمع التبرعات والتعاون مع الدولة والقطاع الخاص لتأمين التمويل الضروري.
ثالثاً: الدور الرقابي: تقوم منظمات المجتمع المدني في السياقين المحلي والوطني بمراقبة أداء المؤسسات الحكومية، بالإضافة إلى متابعة سلوك الأفراد، وخاصة التجار. يتم ذلك من خلال متطوعين وفاعلين محليين في كل منطقة، حيث يقومون بتوثيق التجاوزات والإبلاغ عنها عبر وسائل متعددة، مثل منظمة الدفاع عن المستهلك، وصفحات على فيسبوك، وإنشاء منصات رقمية وغيرها.[9]
خصائص مؤسسات المجتمع المدني:
1) يجب أن تتمتع المؤسسة بموقع بارز على شبكة التخطيط وصنع القرار في المجتمع.
2) تكيّف مؤسسات المجتمع المدني مع التغيرات البيئية والتطورات العالمية الحديثة.
3) تعزيز استقلالية المؤسسات من خلال جوانبها المتعددة، مما يتيح الفرصة لتفعيل دور منظمات المجتمع المدني في تشكيل السياسات الاجتماعية في المجتمع.
4) تعزيز استقلالية المؤسسات عبر جوانبها المتنوعة، مما يتيح الفرصة لتفعيل دور منظمات المجتمع المدني في صياغة السياسات الاجتماعية داخل المجتمع، بالإضافة إلى حقها في الحصول على المعلومات.[10]
المجتمع المدني في ليبيا:
من الصعب تحديد الوقت الذي بدأت فيه منظمات المجتمع المدني في ليبيا بالظهور نظراً لقلة المصادر التاريخية التي توضح هذه المرحلة التي مرت بها ليبيا، إلا أن الباحثين في المجال الاجتماعي يؤكدون أن ما يعرف (بالرغاطة) وهي العمل الجماعي التطوعي الذي يقوم به مجموعة من الأصدقاء والأقارب والجيران لمساعدة أحدهم بدون مقابل، ويكفي من صاحب الشأن أن يوفر لهم وليمة الغداء أو العشاء، كما يقوم هو أيضاً بالانضمام إليهم عند تقديم المساعدة الجماعية لغيره، وتتولى هذه المجموعة من الناس للقيام بأعمال كثيرة ومتنوعة كانت تكلف صاحبها الكثير من الأموال والوقت فيما لو أراد أن يقوم بها بمفرده أو بغيره بمقابل[11].
إن المجتمع المدني في ليبيا يرجع إلى ما قبل الاحتلال الإيطالي عام 1911م وإبان الحكم العثماني من عام (1551-1912م) عندما استلم أحمد باشا القرومالي زمام ولاية ليبيا حيث عاش المجتمع كغيره من المجتمعات العربية في جهل وظلام إلا بوجود بعض الزوايا القرآنية في نفس المساجد التي تهتم بتحفيظ القرآن وبعض أحكام العبادات على سبيل التطوع.
واستمر الوضع على حاله حتى بداية العهد العثماني الثاني حيث شهدت البلاد بعض الإصلاحات الإدارية والمالية شملت التعليم حيث تم إنشاء مدرسة الفنون والصنائع بمدينة طرابلس عام 1898م، وهي مؤسسة

خيرية أهلية تقوم بدور النهضة الثقافية إلى جان بعملها وهدفها هو احتضان أيتام الفقراء وتعليمهم الحرف والصناعة وتزويدهم بالمعارف العامة.[12]

وأبرز المحطات الهامة فيما يخص منظمات ومؤسسات المجتمع المدني في ليبيا خلال هذه الفترة ما يلي:

1) إنشاء أول جمعية ثقافية ليبية في ولاية طرابلس الغرب عام 1883م مهتمة بتوعية وتوحيد السكن لصالح تركيا ضد الدول الأوروبية الزاحفة نحو الوطن العربي وكان لها دور في نشر التعليم ورفع المستوى الثقافي والاجتماعي في ليبيا.

2) افتتاح أول مدرسة أهلية خاصة بالبنات عام 1908م في مدينة طرابلس من خلال مساهمات المتبرعين باللغتين العربية والتركية وتدرس مواد العلوم الحديثة مثل الحساب والقراءة والجغرافيا والموسيقى.

وقد عرفت أول جمعية ثقافية سياسية خلال فترة الحكم العثماني الثاني باسم "القرنخانة" التي أسسها إبراهيم سراج الدين من طرابلس الغرب وضمت في عضويتها عدداً من شخصيات البلاد من أمثال المؤرخ أحمد التائب والشيخ حمزة ظافر المدني.[13]

وفي سنة 1908م انطلقت أعمال أول جمعية نسائية أهلية في ليبيا تحت اسم (نجمة الهلال) وكانت لها إطلاقة مميزة للنساء نحو العمل الأهلي وبذلك تحولت الفتاة من مجرد تلقيها لدروس الحساب والقراءة وحفظ القرآن بواسطة إحدى ربات البيوت المتطوعات التي كانت تعرف بالعريفة، إلى العمل المنظم عبر جمعية أهلية مستقلة تقوم بتقديم المساعدات العينية للعائلات المحتاجة.[14]

وفي عام 1945م خلال عهد الإدارة البريطانية تم تأسيس جمعية عمر المختار التي كانت رياضية ثقافية في بدايتها ثم تحولت إلى جمعية سياسية ثقافية لها فرع في مدينة درنة وكان أعضاؤها من أعيان ليبيا وعضو من الطائفة اليهودية[15].

وفي عام 2002م تأسست جمعية واعتصموا للأعمال الخيرية وهي مسجلة عند إدارة الجمعيات والنشاط الأهلي برقم (1)، وهي مكونة من 60 عضواً مؤسساً، والنظام الإداري للجمعية يتكون من أمانة مؤتمر ولجنة شعبية ومدير تنفيذي. أهدافها الاهتمام بالفئات التي تحتاج للمساعدة وتأمين حقوق الطفل والأيتام والمرأة والعجزة والمعوقين، وتقديم المساعدات والإغاثة في حالة الحروب والكوارث والأزمات المختلفة، ومكافحة الظواهر السلبية كالبطالة والمخدرات[16].

وخلال الفترة ما بعد 2011م، شهدت ليبيا ظهور المئات من جمعيات المجتمع المدني في جميع القطاعات، وأدى العدد المتزايد من منظمات المجتمع المدني دوراً هاماً حيث استطاعت في ظل غياب سلطة الدولة أن تسد الفجوة من خلال ممارسة بعض مسئوليات الدولة ووظائفها، حيث ساعدت على استعادة الأمن والنظام في كثير من المناطق كحال مجلس حكماء ليبيا حيث قام بفض الكثير من النزاعات ورغم ذلك لم يصل المجتمع المدني إلى المرحلة التي يكون فيها فاعلاً ومؤثراً كما يجب أن يكون عليه، كما عملت منظمات المجتمع المدني جنباً إلى جنب مع مركز دعم منظمات المجتمع المدني الذي تم تأسيسه بداية عام 2012م في وزارة الثقافة والمجتمع المدني، وقد تم تكليف مركز دعم منظمات المجتمع المدني في ليبيا بمهمة تسجيل وتوثيق هذه المنظمات سواء كانت المنظمات محلية أو دولية والعمل على إشهارها وفقاً لقانون وزارة الثقافة والمجتمع المدني الساري حتى الانتهاء من صياغة الدستور، وقد وصل عدد المنظمات المسجلة بمركز الدعم حالياً في ليبيا ما بين 1800-1900 منظمة وجمعية في كل ربوع ليبيا، وفي سبيل توعية هذه المنظمات للقيام بدورها وتحقيق أهدافها عقد المركز العديد من اللقاءات والندوات والمؤتمرات التي تبصر هذه المنظمات بكيفية عملها وفقاً لأهدافها[17].

ورغم حداثة التجربة وقلة الخبرة فالدور الذي قامت به بعض الجمعيات والمنظمات التي تشكلت أثناء الثورة قد ساهم ولو بشكل بسيط في تقديم يد العون والمساعدات بأشكالها المختلفة إلى فئات كثيرة من المجتمع، واستطاعت أن تخفف الآلام عن الكثير من الأسر والعائلات المتضررة، بالإضافة للدور الذي قامت به في الحشد والحراك بعد التحرير من أجل تفعيل دور الدولة، ولكن الملاحظ أن دور وعمل هذه المؤسسات قد تقلص ولم يعد بذلك الزخم الكبير الذي بدأت به وذلك لعدة أسباب أهمها إلى جانب حداثة التجربة وقلة الخبرة غياب مفهوم حقيقة دور مثل هذه المؤسسات، وبأن عملها لا يقتصر على المساعدات بمختلف أنواعها في

الأزمات فقط بل يتعداه إلى أكبر من ذلك فهي تمثل الرديف الحقيقي للسلطة في أي دولة، وبالتالي ضرورة تطويرها والرقي بها حتى تتمكن من القيام بأعبائها وخصوصاً هذه المرحلة التي نمر بها وهي مرحلة الانتقال من الثورة إلى الدولة[18].

الوعي الصحي:

يعرف بأنه: توعية المواطنين بالمعلومات والحقائق الصحية، وتعزيز إحساسهم بالمسؤولية تجاه صحتهم وصحة الآخرين، يُعتبر ممارسة صحية واعية تنبع من الفهم والاقتناع. كما أن تحويل هذه الممارسات الصحية إلى عادات تُمارس بشكل تلقائي ودون تفكير يُعد جزءًا أساسيًا من هذا الوعي..[19]

إنه السلوك الإيجابي الذي يؤثر بشكل جيد على الصحة، ويعزز القدرة على تطبيق هذه المعلومات في الحياة اليومية. مع مرور الوقت، يصبح هذا السلوك عادةً توجه الفرد نحو أداء واجباته المنزلية المتكاملة، مما يساعده على الحفاظ على صحته وحيويته، وذلك وفقًا لإمكاناته..[20]

أهداف الوعي الصحي:

يهدف الوعي الصحي إلى إحداث تغييرات في ثلاثة جوانب رئيسية لدى المرضى، وهي المعلومات، التوجه، والممارسة.

1) المعلومات: تشير إلى المعلومات الصحية التي تعتبر ذات أولوية للمرضى، والتي تستند إلى أسس علمية، وتكون مرتبطة بخلفية المريض حول الموضوع، حيث تُبنى على ما تم معرفته سابقًا.

2) التوجه: يتعلق بوجود قناعة لدى المريض بأهمية تطبيق المعلومات الصحية، ورغبته في تبني السلوكيات المطلوبة.

3) الممارسة: تعني التطبيق العملي والمستمر للمعلومات الصحية الصحيحة.

أهمية الوعي الصحي:

1) مساعدة الأفراد على فهم الظواهر الصحية وتمكينهم من البحث عن أسباب الأمراض وعللها، مما يساعدهم على تجنبها والوقاية منها.

2) توفير رصيد معرفي يمكن الإنسان من الاستفادة منه عند الحاجة، مما يساعده في اتخاذ قرارات صحية سليمة تجاه المشكلات الصحية التي يواجهها.

3) تعزيز روح الاعتزاز والتقدير والثقة بالعلم كوسيلة لاكتساب الخبرة من العلماء المتخصصين في مجال الصحة.

4) إلهام الفرد برغبة الاستطلاع وغرس حب الاكتشاف لديه، حيث إن هذا النشاط يتميز بالحيوية وعدم الجمود. .[21]

لا شك أن المجتمعات الصحية المتقدمة هي تلك التي تسعى لنشر الوعي الصحي بين أفرادها، إدراكاً منها لأهمية هذا الوعي وما يمكن أن يحققه في المستقبل من تأثير إيجابي على حياة الأفراد والمجتمع ككل.

كما أن أهمية الوعي الصحي لا تقتصر على المعرفة والمعلومات الصحية فحسب، بل تتجلى أيضاً في القدرة على تحويل هذه المعرفة إلى سلوكيات صحية تحمي الفرد من المشكلات الصحية في الحاضر والمستقبل. وهذا يمنح الأفراد مستوى صحياً يمكنهم من أن يكونوا مواطنين منتجين، قادرين على اتخاذ قرارات صحية سليمة عند مواجهة أي مشكلة صحية تخصهم أو تخص الآخرين..

الخطوات المنهجية للدراسة:

أولاً: نوع الدراسة:

استنادًا إلى طبيعة الدراسة التي تركز على دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الوعي الصحي لذوي الاحتياجات الخاصة خلال جائحة كورونا "دراسة ميدانية في مدينة سرت"، وما يتطلبه ذلك من جمع البيانات والحقائق من الواقع، وعرضها ومناقشتها وتفسيرها لاستخلاص دلالاتها، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة. يُعتبر هذا المنهج من الأساليب العلمية التي يستخدمها الباحث للحصول على معلومات دقيقة من خلال وصف وتحليل ظاهرة أو وحدة معينة..[22]

ثانياً: منهج الدراسة:
تعتبر عملية اختيار المنهج الذي سيتبعه الباحث في دراسته من العمليات الأساسية التي يوليها اهتمامًا كبيرًا، حيث يتأثر هذا الاختيار بهدف الدراسة وموضوعها. بناءً على ذلك، اعتمدت الباحثتان في هذه الدراسة على المنهج العلمي للمسح الاجتماعي، مستخدمتين العينة العشوائية القصدية. وفي هذا السياق، يشير الدكتور عبد الله عامر الهمالي إلى أن(المسح الاجتماعي الشامل يتناول دراسة جميع أعضاء المجتمع أو مجموعة معينة.) [23].
كما يشير الدكتور مصطفى التير إلى المسح الاجتماعي: "بأنه يشمل جميع مفردات المجتمع، ويسمى في هذه الحالة بالمسح الاجتماعي الشامل أو الحصر، كما يستخدم هذا النوع من المسوح في حالة دراسة المجتمعات الصغيرة (مجتمع البحث) كأن يكون طلاب مدرسة أو عاملين في مصنع ..إلخ".[24]
استنادًا إلى هذه المعطيات، تم اعتماد منهج المسح الاجتماعي من خلال استخدام العينة العشوائية القصدية. يتيح هذا الأسلوب للباحث جمع المعلومات والحقائق المتعلقة بموضوع الدراسة، وتحليل البيانات وتفسيرها، مما يؤدي إلى الوصول إلى النتائج المرتبطة بالموضوع. في حالتنا، يتمثل الهدف في تحديد الأدوار الرئيسية التي تلعبها مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الوعي الصحي لمواجهة فيروس كورونا لدى ذوي الاحتياجات الخاصة، وذلك من خلال دراسة ميدانية في مدينة سرت، مع وصفها من حيث الكمية والنوعية.
ثالثاً: مجالات الدراسة:
- **المجال المكاني:** عدد من المدارس لذوي الاحتياجات الخاصة داخل حدود المدينة سرت.
- **المجال البشري:** اقتصر البحث علي الإداريين والمعلمين بمدارس ذوي الاحتياجات الخاصة داخل مدينة سرت.
- **المجال الزمني:** اشتملت الفترة من الأول من شهر أغسطس 2021م وحتى منتصف شهر سبتمبر 2021م وهي الفترة التي استغرقتها الدراسة في مهمة جمع البيانات من الميدان.

رابعاً: مجتمع الدراسة وكيفية اختيار العينة:
تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة التالية:
1) عن طريق العينة العشوائية القصدية.
2) حجم مجتمع الدراسة الكلي = 30 مفردة من إداريين ومعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة.
3) حجم العينة المختارة بالطريقة القصدية للدراسة = 30مفردة.

خامساً: أدوات الدراسة: تتوقف دقة النتائج البحثية إلى حد كبير على أدوات جمع البيانات، وعلى مدى تمثيل هذه البيانات المستخدمة في مشكلة الدراسة، وفي هذا الإطار قامت الباحثتان بعدة خطوات فيما يلي

- أعداد (استمارة الاستبيان) بصفتها أداة رئيسية من أدوات البحث الاجتماعي وذلك للحصول على المعلومة اللازمة، حول مشكلة الدراسة والتي تتناول (دور مؤسسات المجتمع المدني في تنمية الوعي الصحي لذوي الاحتياجات الخاصة في ظل جائحة كورونا)
- تم تقسيم الاستمارة إلى سبعة أجزاء، تضمنت في نسختها الأولية (25) سؤالًا. احتوى الجزء الأول على بيانات أولية، بينما تناول الجزء الثاني دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الوعي الصحي لذوي الاحتياجات الخاصة خلال جائحة كورونا. نظرًا لأهمية التحكيم في تطوير الاستمارة، تم عرض النسخة الأولية على مجموعة من الأساتذة والخبراء المتخصصين في مجال البحث العلمي، بهدف التأكد من صلاحيتها. وبعد إجراء التعديلات اللازمة، تم إعداد استمارة الاستبيان في صورتها النهائية، والتي تضمنت (25) سؤالًا.

سادساً: جمع البيانات: بعد وضع الاستمارة في صورتها النهائية، شرعت الباحثتان في الدراسة الميدانية، حيث تم توزيع استمارة الدراسة على أفراد العينة والتي استغرقت مدة أسبوعان.
سابعاً: تحليل البيانات والمعالجة الإحصائية: بعد إتمام عملية جمع البيانات من الميدان وحصر الاستمارات ومراجعتها والتأكد من صحة الإجابة على الأسئلة المطروحة، ثم تفريغ البيانات في الحاسوب مباشرة بعد ما

وضع ترميز خاص للإجابات وبعد ذلك ثم استخدام البرنامج الإحصائي (spss)، على ضوء ذلك تم اختيار النسب المئوية لصلاحيتها لتبيان الفروق للمتغير الواحد.

الدراسة الميدانية:

أولاً: وصف خصائص العينة

جدول رقم (1) يوضح توزيع أفراد العينة حسب النوع

النوع	التكرار	النسبة
ذكر	12	%40
أنثي	20	%60
المجموع	30	%100

يبين الجدول رقم (1) أن نسبة عينة الدراسة من الذكور 40%، بينما نسبة 60%، من عينة الدراسة من الإناث، وتعكس هذه النتيجة اعتماد نسبة كبيرة في التدريس على الإناث في ليبيا.

جدول رقم (2) يوضح توزيع أفراد العينة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة
29-20 سنة	0	0
39-30 سنة	25	%83
49-40 سنة	5	%17
من 50 فأكثر	0	0
المجموع	30	%100

يلاحظ من جدول رقم(2) أن معظم مفردات العينة تنتمي للفئة العمرية من (30-39) سنة بنسبة 83%، بينما نسبة الفئة العمرية من (40- 49) سنة كانت 17%.

جدول رقم (3) يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوي التعليمي

المستوي التعليمي	التكرار	النسبة
دبلوم متوسط	4	%13
جامعي	26	%87
المجموع	30	%100

من الجدول رقم (3) أن معظم مفردات العينة مستواهم التعليمي جامعي حيث بلغت نسبتهم 87%، وبلغت نسبة العينة الحاصلين على مستوي متوسط 9%، بينما الحاصلين علي دبلوم متوسط 13%.

جدول رقم (4) يوضح توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	0	0
من 5 إلي 10 سنوات	4	%13
من 11 إلي 15 سنة	10	%34
أكثر من 15 سنة	16	%53
المجموع	30	%100

نلاحظ من جدول رقم (4) أن معظم أفراد العينة من المعلمين والإداريين تتجاوز عدد سنوات خبرتهم في مجال التعامل مع ذوى الاحتياجات الخاصة تنتمي للفئة من 15 سنة فأكثر حيث بلغت نسبته 53%، وبلغت نسبة من سنوات خبرتهم للفئة من 11 إلي15 سنة 34%، وسجلت أقل نسبة للذين تتراوح خبرتهم في الوظيفة نسبة 13% للسنوات من 5 -10%.

جدول رقم (5) يوضح توزيع أفراد العينة حسب المهنة.

النوع	التكرار	النسبة
إداري	6	%20
معلم	24	%80
المجموع	30	%100

يوضح الجدول رقم (5) أن نسبة عينة الدراسة من الإداريين تبلغ 20%، في حين أن نسبة المعلمين الفعليين تصل إلى 80%.

ثانياً: تحليل البيانات

جدول رقم (6) يوضح إجابات أفراد العينة على عبارات الاستبيان

رقم	العبارة	موافق	إلـــي حد ما	لا أوافق	المتوسط	النسبة
1	حرصت مؤسسات المجتمع المدني علي نشر إحصائيات الإصابة والوفاة ومكانها	6	10	14	1.73	%57.7
2	وفرت مؤسسات المجتمع المدني المعلومات والمبادرات التوعية بجائحة كورونا لذوي الاحتياجات الخاصة	20	8	2	*2,6*	86.6
3	قدمت مؤسسات المجتمع المدني طرق الوقاية من خطورة جائحة كورونا لذوي الاحتياجات الخاصة	18	8	4	2.46	%82
4	تعطي مؤسسات المجتمع المدني تعليمات واللوائح بشأن التعامل مع جائحة كورونا للمعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة	22	6	2	2.66	%88.6
5	يوجد تعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والمعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة بشأن تأهيلهم داخل المؤسسة.	13	10	7	2.2	%73
6	تضع مؤسسات المجتمع المدني خطط تتناسب مع حاجات ذوي الاحتياجات الخاصة النفسية.	8	3	19	1.63	%54
7	تعقد مؤسسات المجتمع المدني اجتماعات تضم معلمين ذوي الاحتياجات الخاصة لمناقشة كل الأمور الخاصة بهم.	22	2	6	2.53	%84
8	برامج التوعية التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني لذوي الاحتياجات الخاصة تؤدي إلي الشعور بالرضا من وجهة نظر	20	8	2	2.66	%88.6
9	تقدم مؤسسات المجتمع المدني مساعدات طبية للأسر ذوي الاحتياجات الخاصة في ظل جائحة كورونا	17	8	5	2.4	%80
10	توفر مؤسسات المجتمع المدني أجهزة تمكن ذوي الاحتياجات الخاصة من مواصلة فرصة التعليم.	2	0	28	1.13	%37.6
11	تدعم مؤسسات المجتمع المدني الدورات والبرامج التوعية المواجهة فيروس كورونا لذوي الاحتياجات الخاصة	15	6	9	2.2	%73
12	تدعم مؤسسات المجتمع المدني الفرق الميدانية للكشف عن فيروس كورونا لذوي الاحتياجات الخاصة	23	5	2	2.7	%90
13	تدعم مؤسسات المجتمع المدني الكوادر الصحية والمتطوعين في المجال الصحي للوقاية من فيروس كورونا.	24	3	3	2.7	%90
14	هناك دعم مادي للمؤسسات بشان توفير الأدوية وتعقيم لذوي الاحتياجات الخاصة	20	3	7	2.43	%81
15	توفر مؤسسات المجتمع المدني الأدوات الاحترازية لذوي الاحتياجات الخاصة.	16	6	8	2.26	%75
16	تقدم مؤسسات المجتمع المدني دورات تدريبية وورش عمل للمعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة الكيفية مكافحة فيروس	22	8	0	2.73	%91

	كورونا					
17	حاولت مؤسسات المجتمع المدني توفير تطعيمات للمعلمين ضد فيروس كورونا	3	4	23	1.33	%44

يتضح من الجدول رقم (6) أن العبارة (16) احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 2.73 ونسبة مئوية بلغت 91%. تشير هذه العبارة إلى أن مؤسسات المجتمع المدني تقدم دورات تدريبية وورش عمل للمعلمين الذين يتعاملون مع ذوي الاحتياجات الخاصة حول كيفية مكافحة فيروس كورونا. تليها العبارتان (12-13) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 2.7 ونسبة مئوية 90%، حيث تدل على دعم مؤسسات المجتمع المدني للفرق الميدانية في الكشف عن فيروس كورونا لذوي الاحتياجات الخاصة، بالإضافة إلى دعم الكوادر الصحية والمتطوعين في مجال الوقاية من الفيروس. أما العبارتان (4-8) فقد جاءت في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 2.66 ونسبة مئوية 88.6%، حيث تشير إلى أن مؤسسات المجتمع المدني تقدم تعليمات ولوائح حول كيفية التعامل مع جائحة كورونا للمعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة، وأن برامج التوعية التي تقدمها هذه المؤسسات تؤدي إلى شعور بالرضا من وجهة نظر المعلمين. كما كان المتوسط الحسابي للعبارة (7) 2.53 ونسبة مئوية 84%، والتي تشير إلى تنظيم مؤسسات المجتمع المدني لاجتماعات تضم معلمين ذوي الاحتياجات الخاصة لمناقشة القضايا المتعلقة بهم.

كان المتوسط الحسابي للعبارة رقم (3) 2.46، مع نسبة مئوية تبلغ 82%، حيث طرحت مؤسسات المجتمع المدني أساليب للوقاية من مخاطر جائحة كورونا لذوي الاحتياجات الخاصة. أما العبارة رقم (9) فقد سجلت متوسطًا حسابيًا قدره 2.4 ونسبة مئوية 80%، حيث تشير إلى أن مؤسسات المجتمع المدني تقدم مساعدات طبية للأسر التي تضم ذوي الاحتياجات الخاصة في ظل جائحة كورونا. تليها العبارة رقم (14) بمتوسط حسابي 2.43 ونسبة مئوية 81%، والتي تفيد بوجود دعم مادي للمؤسسات لتوفير الأدوية وتعقيم ذوي الاحتياجات الخاصة. وقد اعتُبرت هذه العبارات من أبرز الأدوار التي قدمتها مؤسسات المجتمع المدني لذوي الاحتياجات الخاصة خلال جائحة كورونا.

جاءت في نهاية الترتيب وبأقل استجابة من قبل أفراد العينة من الإداريين والمعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة العبارات التالية. حيث سجلت العبارة رقم (10) أضعف استجابة، بمتوسط حسابي قدره 1.13 ونسبة مئوية بلغت 37.6%، والتي تنفي عدم توفر الأجهزة في مؤسسات المجتمع المدني التي تدعم ذوي الاحتياجات الخاصة في مواصلة تلقي التعليم خلال فترة الجائحة. أما العبارة رقم (17) فقد حصلت على متوسط حسابي قدره 1.33 ونسبة مئوية بلغت 44%، حيث تشير إلى أن مؤسسات المجتمع المدني حاولت توفير تطعيمات للمعلمين ضد فيروس كورونا.

نتائج الدراسة:

أولاً: النتائج المتعلقة بآليات عمل مؤسسات المجتمع المدني في مواجهة جائحة كورونا لذوي الاحتياجات الخاصة:

- تشير النتائج إلى أن 57.7% من أفراد العينة يعتقدون أن مؤسسات المجتمع المدني لا تبذل جهوداً كافية في نشر إحصائيات الإصابات والوفيات ومواقع انتشار الفيروس.
- كما أن 54% من أفراد العينة يرون أن مؤسسات المجتمع المدني لم تضع خططاً تتناسب مع احتياجات ذوي الاحتياجات الخاصة النفسية.

تشير النتائج إلى أن 73% من أفراد العينة يعتقدون بوجود تعاون بين مؤسسات المجتمع المدني والمعلمين المتخصصين في تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة داخل المؤسسة.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالاستراتيجيات التي تستخدمها مؤسسات المجتمع المدني لتنمية الوعي الصحي لمواجهة جائحة كورونا:

- تشير النتائج إلى أن 82% من المشاركين في الدراسة يعتقدون أن مؤسسات المجتمع المدني قد قدمت وسائل الوقاية اللازمة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة لمواجهة مخاطر جائحة كورونا.

- كما أن 88.6% من أفراد العينة يرون أن مؤسسات المجتمع المدني توفر تعليمات وإرشادات للمعلمين الذين يتعاملون مع ذوي الاحتياجات الخاصة بشأن كيفية التعامل مع جائحة كورونا.
- في المقابل، يعتقد 37.6% من المشاركين أن مؤسسات المجتمع المدني لم توفر الأجهزة اللازمة التي تتيح لذوي الاحتياجات الخاصة الاستمرار في التعليم.

ثالثاً: النتائج المتعلقة ببرامج التوعية التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني لمواجهة جائحة كورونا لذوي الاحتياجات الخاصة:

- أن نسبة 88.6% من افراد العينة يرون ان البرامج التوعية التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني لذوي الاحتياجات الخاصة تؤدي إلى الشعور بالرضا من وجهة نظر المعلمين.
- أن نسبة 73% من افراد العينة يرون ان مؤسسات المجتمع المدني تدعم الدورات والبرامج التوعية المواجهة فيروس كورونا لذوي الاحتياجات الخاصة

رابعاً: النتائج المتعلقة بتقدم مؤسسات المجتمع المدني دورات تدريبية وورش عمل للمعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة المواجهة جائحة كورونا:

- أن نسبة 91% من افراد العينة تقدم مؤسسات المجتمع المدني دورات تدريبية وورش عمل للمعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة الكيفية مكافحة فيروس كورونا.

خامساً: النتائج المتعلقة دور مؤسسات المجتمع المدني في توفير تطعيمات للمعلمين ضد فيروس كورونا:

- أن نسبة 44% من افراد العينة لم تحاول مؤسسات المجتمع المدني من توفير تطعيمات للمعلمين ضد فيروس كورونا.

التوصيات:

أظهرت الدراسة، من خلال النتائج المتعلقة بدور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الوعي الصحي لذوي الاحتياجات الخاصة خلال جائحة كورونا، مجموعة من التوصيات التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1) ينبغي على مؤسسات المجتمع المدني تكثيف الأنشطة والمهام المتعلقة بإدارة جائحة كورونا، من خلال تقديم خدمات إنسانية وطبية واجتماعية.
2) يجب توفير معدات التطهير والتعقيم، بالإضافة إلى إمكانيات الإسعافات الأولية، مع تأمين متطوعين مدربين في مجال الرعاية، والمشاركة في جمع التبرعات المادية والعينية، والإشراف على تنظيم دورات تدريبية للمتطوعين عبر منصات إلكترونية مثل تطبيق زوم.
3) من الضروري إنشاء قاعدة بيانات شاملة تحتوي على معلومات دقيقة حول عدد المصابين بفيروس كورونا من ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث نلاحظ غياب قاعدة بيانات مخصصة لتتبع الإصابات في هذه الفئة.
4) ينبغي تقديم دورات تدريبية لمعلمي التربية الخاصة حول كيفية استخدام التكنولوجيا في تدريس ذوي الاحتياجات الخاصة.

الهوامش والمراجع :

1) أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1993م، ص359.
2) www.almaany.com على شبكة المعلومات الدولية.
3) محمد الغيلاني: منحة المجتمع المدني، مفارقات الوظيفة ورهانات الاستقلالية دفتر وجهة نظر، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 2005م، ص49.
4) بهاء الدين سلامة: الصحة والتربية الصحية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2007م، ص127.
5) عبدالملك عبدالعزيز: ممارسات الاتصال الفعال في إدارة أزمة كورونا وبناء وعي الصحي لدى أفراد المجتمع السعودي، المجلة العربية لبحوث والإعلام والاتصال، العدد3 2020م، ص124.
6) أحمد عبد المقصود: واقع المسئولية الاجتماعية للجامعات للتعامل مع الطلاب ذوي الاحتياجات، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد 52، المجلد1 2020م، ص49.

7) نزار نصار: دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية، دراسة الاستطلاعية في جامعة الوسط، مجلة الاراك للفلسفة واللسانيات والعلوم، العدد 16، السنة السادسة، 2014م، ص 3.
8) أماني قنديل: تطور المجتمع المدني في مصر، عالم الفكر، المجلد27، العدد3، 1999م، ص100.
9) ابراهيم غليون: المجتمع المدني وإشكالية التحول الديمقراطي، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، 16 يناير 2001م، ص 4.
10) مبروك الساحلي: دور المجتمع المدني في مكافحة جائحة كورونا (كوفيد 19)، مجلة الحقيقية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 19، العدد4، 2020م، ص 142.
11) عبدالرحمن عثمان وأخرون: دور منظمات المجتمع المدني في دعم خدمات الرعاية الاجتماعية في المجتمع العماني (الضرورات والمستلزمات)، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة سلطان قابوس ،2012م، ص 74.
12) محمد رجب طريش: المجتمع المدني في ليبيا، منشورات المنتدى الليبي، طرابلس، 2010م، ص8.
13) محمد عبد القادر أبو القاسم: دور منظمات المجتمع المدني في العملية الانتخابية فغي ليبيا بعد عام 2011م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قناة السويس، قسم العلوم السياسية، كلية التجارة، 2015م، ص54.
14) إعداد مجموعة من الطلبة: دور مؤسسات المجتمع المدني في تدعيم الانتماء الوطني، كلية الآداب والعلوم، جامعة بنغازي، بحث غير منشور، 2014م، ص72.
15) محمد المنفي: جمعية عمر المختار، صحيفة ليبيا اليوم، العدد 10، السنة الأولى، 1945م، ص12.
16) نفس المرجع السابق: ص15.
17) المادة رقم (1) من النظام الأساسي لجمعية واعتصموا المشهرة وفق قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 1008 لسنة 2002م.
18) وليد الصالحي وآخر: المجتمع المدني الواقع والتحديات وأوضاع واحتياجات منظمات المجتمع المدني في ليبيا، دراسة ميدانية لمؤسسة المستقبل، طرابلس، 2012م، ص10.
19) عبد الناصر زميط: دور مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا، على صفحة الجمعية الليبية لسجناء المرأة، طرابلس، 2012م.
20) بهاء الدين إبراهيم سلامة: الصحة والتربية الصحية، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1997م، ص 127.
21) عبد الحليم خلفي: أثر الضبط الصحي على مستوى الوعي الصحي لدى طلبة المركز الجامعي بن متغشت، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 13،-269-2003م، ص 273.
22) عثمان العربي: الأعلام البناء الثقافي الاجتماعي للمواطن العربي، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر، كلية الإعلام جامعة القاهرة، 2007م، ص 651.
23) محجوب عطية الفايدي: طرق البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، جامعة عمر المختار، البيضاء، 1994م، ص 82.
24) عبد الله الهمالي: أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته، جامعة قاريونس، بنغازي، 1988م، ص119.
25) مصطفى عمر التير: مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع، طرابلس، ليبيا، بدون تاريخ، ص62.